دراسات لغوية من الحديث دراسات لغوية من الحديث رقم المقرر (281)

إعداد

الدكتور / إبراهيم محمد عبد الرحمن

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى

1435-1434هـ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلحديث هو ما اشتمل على أقوال النبي وعلى أقوال الصحابة، تحكي فعلاً من أفعاله عليه السلام، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين.

بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوالٌ صادرة عن بعض التابعين. وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أقوال الصحابة أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في ذلك إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية. وقد نال الحديث الشريف عناية السلف منذ الرعيل الأول من الصحابة والتابعين، وما تلا ذلك من عصور، نال عناية المحدثين والفقهاء واللغويين، وما يهمننا هو ما يتصل بالنواحي اللغوية، ومن أبرز القضايا التي سنتناولها في هذا الشأن:

- 1- دراسة بعض مقدمات كتب الغريب الحديث.
 - 2- غريب الحديث وكتبه وأثره في المعاجم.
 - 3- الاحتجاج بالحديث في النحو واللغة.
 - 4- دراسة بعض الأحاديث الطوال من الغريب، وما فيها من نواحي التصريف والإعراب ومعاني الألفاظ الغريبة واشتقاقاتها، ومن هذه الأحاديث: حديث أم زرع، وحديث عائشة في صفة أبيها، وحديث ثوبان، وحديث بيعة العقبة، وحديث استسقاء النبي، وحديث الغار.
 - 5- دراسة مادة لغوية في: كتاب ابن قتيبية، وكتاب ابن الأثير، وكتاب الخطابي.
- ويسبق تناول هذه القضايا مقدمة تتناول التعريف بحديث رسول الله، وما ناله من عناية السلف، والقضايا التي سيتم تناولها بالدرس.
- وأسأل الله أن ينفع بهذه المادة طلاب العلم، فهو أهل ذلك والقادر عليه.

(1) مقدمات لا بد منها

المقدمة الأولى^(١):

الحاجة إلى معرفة لغة الحديث

إن بيان الشريعة لما كان مصدره عن لسان العرب ، وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته ، كان من الواجب على أهل العلم وطلّاب الأثر أن يجعلوا أولاً عظم اجتهادهم ، وأن يصرفوا جلّ عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهها ، والوقوف على مثلها ورسومها .

ثم إن فنونها كثيرة ، ومنادحها^(١) واسعة ، والطمع عن الاستيلاء عليها منقطع ، والإمعان في طلبها يستغرق العمر ، ويصدّ عمّا وراءها من العلم ، وملاك الأمر فيما تمس إليهم الحاجة منها معرفة أبواب^(٢) ثلاثة : وهي أمثلة الأسماء ، وأبنية الأفعال ، وجهات الإعراب ، فإن من لم يحكم هذه الأصول لم يكمل لأن يكون واعياً لعلم ، أو راوياً له ، وبالحرّي أن يكون ما يُفسده منه أكثر مما يصلحه ، وقد قال رسول الله ﷺ / : « نصر الله امرأ ، سمع مقالتي [٦] فحفظها ووعاها ، وأداها كما سمعها ، فربّ حامل فقه غير فقيه ، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه^(٣) » . [فالذاهب عن طريق الصواب فيها كيف

(١) كل ما جاء في هذه المقدمة منقول نصاً من كتاب: غريب الحديث للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر بدمشق، 1402هـ-1982م.

(١) التاج (ندح) : قال أبو عبيد : المندوحة : الفسحة والسعة ، وجمعها مناديح قال السهيلي : وقد تحذف الياء ضرورة .

(٢) كذا في ت ، ط ، م ، وفي س : « معرفة أمثلة ... » .

(٣) رواه أبو داود ٣٢٢٢/٣ والترمذي ٣٤/٣٣/٥ ، والدارمي ٧٥/١ ، وابن حبان موارد ٤٧

والمجرّوحين : ٥ وابن ماجه ٨٥/١ وأحد ٤٣٧/١ ، ١٨٣/٥ بألفاظ متقاربة .

يُودِيهَا كَمَا سَمِعَهَا ، وَهُوَ لَمْ يُتَقِنَ حِفْظَهَا ، وَلَمْ يُحْسِنِ وَعْيَهَا ، وَكَيْفَ يَبْلُغُهَا مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ^(١) وَهُوَ لَا يَمْلِكُ حَمَلَهَا وَلَا يَنْهَضُ بِعَبْئِهَا ، فَهُوَ إِذْنٌ مُغْتَصِبٌ عَلَى الْفَقِيهِ حَقَّهُ ، قَاطِعٌ لَطَّرِيقِ الْعِلْمِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . وَأَنَا مُمَثَّلٌ لَكَ يَا طَالِبَ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ مُثَلًّا مِنَ الْحَدِيثِ تَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى مَا أُرَدْتُ بَيَانَهُ لَكَ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ ^(٢) . »

الرَّوَايَةُ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فِي الْخَلْفِ ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِسُكُونِ اللَّامِ ، فَأَزَالَ الْخَبَرَ عَنْ جِهَتِهِ ، وَأَحَالَ مَعْنَاهُ ^(٣) . لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ بِقَوْلِهِ هَذَا ذَمَّ عُدُولِ حَمَلَةِ الْعِلْمِ ، إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ مَدْحَهُمُ وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ . وَإِنَّمَا الْخَلْفُ بِسُكُونِ اللَّامِ خَلْفُ السُّوءِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ ^(٤) ، وَمِنْهُ قَوْلُ لُبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ :

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ وَبَقِيَتْ فِي خَلْفٍ كَجِلْدِ الْأَجْرَبِ ^(٥)

وَيُقَالُ : فَلَانَ خَلْفٌ صِدْقٍ مِنْ أَبِيهِ ، وَخَلْفٌ سُوءٍ - مَتَحَرِّكَةَ اللَّامِ - فَإِذَا لَمْ تَذَكُرْ خَيْرًا وَلَا شَرًّا قُلْتَ فِي الْخَيْرِ خَلْفٌ ، وَفِي الشَّرِّ خَلْفٌ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ حَدِيثُهُ الْآخِرُ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ ،

(١) ساقط من س ، وأثبتناه من ت ، ط ، م .

(٢) رواه ابن عدي في الكامل (٤٥ ل أ) عن علي بلفظ : ليحمل هذا العلم ... وعن ابن

عمر ، وأبي هريرة وأبي أمامة . بمثل ما ذكره الخطابي .

(٣) كذا في م ، ت . وفي س : وأحال في معناه .

(٤) سورة الأعراف : ١٦٩ .

(٥) شرح الديوان : ١٥٧ .

فقد أصاب سِدَاداً من عَوَزٍ»^(١) . رواه هُشَيْمٌ^(٢) بن بشير سَدَاداً - بفتح السين - فأزال المعنى ، وإنما هو السُّدَاد - مكسورة السين - من سدَّ الخَلَّةَ ، وكُلُّ شيءٍ سدَّدتَ به فُرْجَةً ، أو رَدَمْتُ به ثُلْمَةً فهو سِدَادٌ ؛ ولذلك سُمِّي صِامَ القَارورة سِدَاداً ، فأما السَّدَادُ - بفتح السين - فهو مصدر سَدَّ رأيُ فلانٍ يَسِدُّ سَدَاداً . وكان المأمون قد سَمِعَ هذا الحديث من هُشَيْمٍ ، فرواه ملحوناً كما سَمِعَهُ اتِّباعاً للرواية ، فراجعهُ النَّضْرُ بن شُمَيْلٍ في ذلك ، فامتعض من هُجْنَةِ اللحن .

حدثني أحمد بن عبدُوس ، ثنا مُسَبِّحُ بن حاتم العُكَلِيُّ ، نا حسين بن أحمد الأصبهاني ، عن النَّضْرِ بن شُمَيْلٍ قال : لما قَدِمَ علينا المأمون خُرَاسَانَ دخلنا عليه فحدثنا عن هُشَيْمٍ ، عن مجالدٍ ، عن الشَّعْبِيِّ ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَزَوَّجَ ذاتَ جَمالٍ ومالٍ ، فقد أصاب سَدَاداً من عَوَزٍ » . فقلت له : حدثنا عوفُ الأعرابي ، عن الحَسَنِ ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَزَوَّجَ ذاتَ جمالٍ ومالٍ ، فقد أصاب سَدَاداً من عَوَزٍ » . فقال : أتَلْحُنُونِي ؟ فقلت : لَحَنَ هُشَيْمٍ ، وكان لَحَاناً ، فقال : وما حُجَّتُكَ ؟ قال : قلتُ : قولَ العَرُجِيِّ :

أَضَاعُونِي وَأَيَّ فِتْيٍ أَضَاعُوا لِيَوْمَ كَرِيهَةٍ وَسِدَادٍ تُغْرُ^(٣)

قال : فسكت .

وأما الغلط في التَّصْرِيفِ وَأَبْنِيَةِ الفِعْلِ / فكالحدِيثِ الَّذِي رُوِيَ : « أَنَّهُ [٧]

(١) ذكره السيوطي في الجامع الكبير ٧٦٢/١ ، وعزاه لابن النجار . وهو في مخطوط التهذيب

في شرح الفصح لوحة ٩٢ - أ .

(٢) هشيم بن بشير أبو معاوية ابن أبي خازم ، ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال الخفي

(ت : ١٨٢ هـ) « عن التقريب ٢٢٠/٢ »

(٣) اللسان (سد) .

أَتِي بِأَسِيرٍ يُرْعَدُ ، فقال لهم : أدفوه^(١) . يريد أدفوه من الدفاء^(٢) . ولم يكن من لغته الهمز ، فذهبوا به فقتلوه ، فوداه رسول الله ﷺ ، ولو كان يريد به معنى القتل لقال : دأفوه أو دأفوه - بالتثقيل - يقال : دافيتُ الأسير ، وداففته . إذا أجهزتَ عليه .

ومِمَّا نُقِلَ من هذا الباب معدولاً به عن سَمَةِ حَدِيثِهِ الْآخِرِ ، حين أتاه قومٌ من العرب كان لهم طَوْلٌ على آخرين ، فقالوا : لانرضى إلا بأن يُقتَلَ بالعَبْدِ منا الحُرُّ منهم ، فأمرهم ﷺ أن يتباوؤوا^(٣) . يرويه المحدثون : يتباؤوا ، وكذلك رواه هُشَيْمٌ وغيره من الرواة ، والصَّوابُ يتباوؤوا ، على مثال : يتقاولوا ، من البواء ؛ وهو التَّساوي في القصاص . قال الأَعْشَى :

إِمَّا يُصِيبُكَ عَدُوٌّ فِي مُبَاوَاةٍ يَوْمًا فَفَقَدْتَ كُنْتَ تَسْتَعْلِي وَتَنْتَصِرُ^(٤)

فَأَمَّا يَتْبَأُوْا فَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَأُو الْكِبْرِ وَالزَّهْوِ ، وهو ضدُّ المعنى الذي أمرهم به من التَّساوي .

وأَمَّا الإِعْرَابُ وما يَخْتَلِفُ من معاني الحديث باختلافه فكَقَوْلُهُ : « ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءٌ أُمَّهُ »^(٥) . الرِّوَايَةُ بِضَمِّ الذَّكَاتَيْنِ على مذهب الحَبَرِ ، وقد حَرَفَهُ بَعْضُهُمْ فَنَصَبَ الذَّكَاءَ على مذهب الأَمْرِ ، لِيَنْقَلِبَ تَأْوِيلُهُ فَيَسْتَحِيلَ به الْمَعْنَى عن الإِبَاحَةِ إِلَى الْحَظْرِ .

(١) ذكره ابن حجر في المطالب العالية ١٣٢/٢ بألفاظ متقاربة ، وعزاه لمسدد .

(٢) القاموس (دفاء) : الدَّفء بالكسر ويحرك : تقيض حدة البرد كالدَّفءة .

(٣) النهاية (بوا) ١٦٠/١

(٤) ليس في الديوان ط : دار صادر .

(٥) أخرجه الترمذي ٧٢/٤ - وأبو داود ١٠٣/٣ - وابن ماجه ١٠٦٧/٢ - وابن حبان : موارد

٢٦٤ وأحمد في المسند ٣١/٣ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ وغيرهم .

وكقوله : « احتج آدم وموسى ، فحج آدم موسى »^(١) . الوجه أن ترفع آدم لأنَّ الفعل له ، وتنصب موسى لأنه المحجوج . فمن أغفل مراعاة الإعراب ونصب [آدم]^(٢) أحال في الرواية ، وأنكر القدر ..

ومن تتبّع هذا الباب في الحديث وجد منه الكثير ، وفيما أوردتُ دليلً على ما أردتُ ، فواجبٌ على من دأب في طلب الحديث ، ولهج بتتبّع طرقة أن يُعنى أولاً بإصلاح ألفاظه وإحكام مُتونه لئلا يكون حظُّه من سعيه عناءً لاغناءً معه ، وتعباً لا نجح فيه

التصحيح وسوء التأويل

إنَّ طالبَ الحديث إذا أغفل معرفة الأبواب الثلاثة التي قدمنا ذكرها لم يكْد يَسلم من التصحيف وسوء التأويل ؛ وذلك لأنَّ فيما يرد من الحديث ألفاظاً كثيرة متشابهة في الصورة والخط ، متنافية في المعنى والحكم ، فحقَّ على طالب الحديث أن يرفُق في تأمل مواضع الكلام ، ويحسن التَّائي لمحنة اللَّفظ ، ومعرفة ما يليق به من المعنى ؛ ليستوضح به قَصده ، ويصيب جهته ، فإنَّ قوماً أغفلوا تفقُّد هذا الباب فلحقتهم سمة التحريف ولزمتهم هُجنة التقصير ، وصاروا سبَّة على أهل الحديث تُنشى^(٣) زلاتهم وتذكر عثراتهم .

حدثني عبد العزيز بن محمد المسكي ، نا محمد بن عبد الله بن الجنيد ، نا سويد ، نا ابن المبارك ، عن ابن جريج : سمعت ابن أبي مليكة ، يقول : أخبرني عبد الله بن أبي عمَّار قال : سُرقت لي عيِّبة ومعنا رجل يُتَّهم ، فقال

(١) أخرجه البخاري : الأنبياء ١٩٢/٤ ، وكتاب التوحيد : ١٨٢/٩ ، ومسلم : ٢٠٤٢/٤

وغيرهم .

(٢) من ت ، م .

(٣) تنشى زلاتهم : تذكر « عن القاموس : نشى » .

[٨] أصحابي : يافلان ، اُرِدُّدُ عليه عَيْبَتُهُ^(١) . فقال : ما أَخَذْتُهَا / فَجِئْتُ إِلَى عمر بن الخطاب ، فَأَخْبَرْتَهُ الْقِصَّةَ وَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آتِيَ بِهِ مَصْفُوداً ، قَالَ : تَأْتِينِي بِهِ مَصْفُوداً بغير بَيِّنَةٍ ، وَغَضِبَ ، فَمَا كَتَبَ لِي فِيهَا وَمَا سَأَلَ^(٢) ..

قال الخليل : هذا مما صَحَّفَ فِيهِ الرَّاوي . إِنَّمَا قَالَ [لَهُ]^(٣) عمر : تُعْتَرِسُهُ بِمَعْنَى تَقْهَرُهُ وَتَظْلِمُهُ ، قَالَ : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ لَمْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَكْتَفَهُ .

وأخبرنا ابنُ الأعرابي قال : نا العباس بن محمد الدُّوري ، عن يحيى بن مَعِينٍ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ : « أَتَقْنُوا عَلَيْكَ الْبُنْيَانَ ، وَتَرْكُوكَ لِمَتَلِّكَ »^(٤) . أَي لِمَصْرَعِكَ .

قال يحيى بن مَعِينٍ : صَحَّفَهُ فُلَانٌ فَرَوَاهُ : لِمِثْلِكَ .

قال يحيى : وَصَحَّفَ فُلَانٌ^(٥) حَدِيثَ أَبِي عُبَيْدَةَ : « أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْحُسْرِ »^(٦) فَرَوَاهُ : عَلَى الْجِسْرِ . وَالْحُسْرُ : جَمْعُ حَاسِرٍ ، وَهُوَ الَّذِي لِادِرْعَ عَلَيْهِ .
قال : وَصَحَّفَ فِي حَدِيثِ يَرْوِيهِ شَبَابَةُ ، عَنْ وَرْقَاءَ فِيهِ [عِبْرَ

(١) الوسيط (عيب) : الْعَيْبَةُ : وعاء من آدم ونحوه يكون فيه المتاع .

(٢) الفائق (عترس) ٣٠٥/٢

(٣) من ت ، م .

(٤) في الفائق (تل) ١٥٤/١ : أبو الدرداء رضي الله عنه : « أين أنت من يوم ليس لك من

الأرض إلا عرض ذراعين في طول أربع ، أتقنوا عليك البنيان وتركوك لمتلك » .

وفي النهاية (تل) ١٩٥/١ : من قوله تعالى : « وتله للجبين » أي صرعه وألقاه .

(٥) هامش ت : يعني شعبة .

(٦) أخرجه أبو عوانة في مسنده ٢٣٠/٤ .

الوادي] ^(١) ، فقال : عَبْرَ الْوَادِي ، وإنما هو الْعِبْرُ ، يريد شاطئَ الْوَادِي ، قال
النابغة :

تَرْمِي أَوَاذِيَهُ الْعَبْرَيْنِ بِالزَّبْدِ ^(٢)

ومن تصحيف بعض الرواة في الحديث الذي يُروى : « إن صُمْتُم حتى
تكونوا كالأوتار ، وصلَّيتم حتى تكونوا كالحنائر » ^(٣) .

رواه كالحنائر ، وإنما هي الحنائر جمع حنيرة ، وهي القوسُ لاوتر عليها .
والحنيرة أيضاً : الطَّاقُ المَعْقُودُ من طيقان البناء ..

وفي حديث يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ : « أَنَهَا إِذَا هَلَكَتْ أَكَلَتْ مِنْهَا دَوَابُّ
الْأَرْضِ ، فَتَسْمَنُ وَتَشْكُرُ شُكْرًا » ^(٤) . بلغني عن بعضهم أنه كان يقول : تَسْكُرُ
سُكْرًا ، من سُكْرِ الشَّرَابِ ، وإنما هي تَشْكُرُ أَي تَمْتَلِي شَبَعًا .

أخبرني أبو عمر ، أنا أبو العباس ثعلب ، عن عَمَرَ بْنِ شَبَّةَ : قال : - قيل
لمحمد بن واسع : ما للقرءاء أغلَمُ النَّاسِ ؟ قال : لَأَنَّهُمْ لَا يَزْنُونَ ، قال : فما بآلهم
أَكَلُ النَّاسِ ؟ قال : لَأَنَّهُمْ لَا يَشْكُرُونَ : أي لَا يَمْتَلُونَ شَبَعًا .

واستقصاء هذا الباب يطول ، وإنما أردتُ التنبية لمنتحلي الحديث ؛ لئلا

(١) من م ، ح .

(٢) ت :

فما الفرات إذا جاشت غواربه ترمي أواذيه العبرين بالزبد
وهو في الديوان ٨٧/ . والآذى : الموج الشديد (ج) أواذي

(٣) النهاية (حنر) ٤٥٠/١

(٤) أخرجه الترمذي في تفسير سورة الكهف عن أبي هريرة ، الحديث : ٣١٥٣-٣١٢/٥

وأخرجه ابن ماجة في الفتن الحديث : ٤٠٨٠-١٣٦٤/٢ .

يُضَاهُوا مَذْهَبَ مَنْ ذَكَرْنَاهُمْ ، فَيَخْرُجُوا بِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ عَدَّلَهُ الرَّسُولُ فِي قَوْلِهِ : « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ »^(١) ... » الحديث .

المقدمة الثانية^(١) :

ذِكْرُ فَصَاحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا يُؤَثِّرُ مِنْ حُسْنِ بَيَانِهِ

إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ لَمَّا وَضَعَ رَسُولَهُ مَوْضِعَ الْبَلَاغِ مِنْ وَحْيِهِ ، وَنَصَبَهُ مَنْصِبَ الْبَيَانِ لِدِينِهِ ، اخْتَارَ لَهُ مِنَ اللُّغَاتِ أَعْرَبِيهَا ، وَمِنَ الْأَلْسُنِ أَفْصَحَهَا وَأَبْيَنَهَا ، لِيَبَاشَرَ فِي لِبَاسِهِ مَشَاهِدَ التَّبْلِيغِ وَيُنَبِّذَ الْقَوْلَ بِأَوْكَدِ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ ، ثُمَّ أَمَدَّهُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي جَعَلَهَا رِذَاءً لِنُبُوتِهِ وَعِلْمًا لِرِسَالَتِهِ ؛ لِيَتَنَتَّظِمَ فِي الْقَلِيلِ مِنْهَا عِلْمَ الْكَثِيرِ ، فَيَسْهَلُ عَلَى السَّامِعِينَ حِفْظُهُ وَلَا يُؤُودُهُمْ حَمْلُهُ ، وَمَنْ تَتَبَعَ الْجَوَامِعَ مِنْ كَلَامِهِ لَمْ يَعْذَمْ بَيَانُهَا ، وَقَدْ وَصَفْتُ مِنْهَا ضَرْبًا ، وَكَتَبْتُ لَكَ مِنْ أَمْثَلِهَا حُرُوفًا تَدُلُّ عَلَى مَا وَرَاءَهَا مِنْ نَظَائِرِهَا وَأَخَوَاتِهَا ، فَمِنْهَا فِي الْقَضَايَا وَالْأَحْكَامِ قَوْلُهُ : « الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ

(١) القاموس (غثر) : العُثْرُ : سفلة الناس .

(١) كل ما جاء في هذه المقدمة منقول نصًّا من كتاب: غريب الحديث للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر بدمشق، 1402هـ-1982م.

سَوَاهِمِ»^(١) . وقوله : « الْمَنِحَةُ مَرْدُودَةٌ ، وَالْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ ، وَالِدَيْنُ مَقْضِيٌّ ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ »^(٢) . فهذان الحديثان على خِفةِ أَلْفَظِهِمَا يتضمنان عامة أحكام الأَنفُسِ والأَمْوَالِ .

ومنها قوله ﷺ : « سَلُوا اللَّهَ الْيَقِينَ وَالْعَافِيَةَ »^(٣) فتأمل هذه الوصية الجامعة تجدها مُحِيطَةً بخير الدنيا والآخرة ؛ وذلك أَنَّ مِلاكَ أَمْرِ الآخِرَةِ / الْيَقِينَ ، وَمِلاكَ أَمْرِ الدُّنْيَا الْعَافِيَةَ ، فَكُلُّ طَاعَةٍ لَا يَقِينُ مَعَهَا هَدْرٌ ، وَكُلُّ نِعْمَةٍ لَمْ تَصْحَبْهَا الْعَافِيَةُ كَدْرٌ ، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى وَجَاذِهِ وَقَلَّةِ حُرُوفِهِ أَحَدَ شَطْرَيْهِ مُحِيطًا بِجَوَامِعِ أَمْرِ الدِّينِ ، وَشَطْرَهُ الْآخِرَ مُتَضَمِّنًا عَامَّةً مَصَالِحِ الدُّنْيَا .

ضَرْبٌ آخَرٌ :

ومن فصاحته وحُسنِ بيانه أَنه قَدْ تَكَلَّمَ بِالْأَفْظَانِ اقْتَضِبَهَا لَمْ تَسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ قَبْلَهُ ، وَلَمْ تُوجَدْ فِي مُتَقَدِّمِ كَلَامِهَا ، كَقَوْلِهِ : « مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ »^(٤) . وقوله : « حَمِي الْوَطِيسِ »^(٥) . وقوله فِي الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ : « لَا تَرَأَى

(١) أبو داود ٨٠/٣ من حديث علي ١٨٠/٤ ، والنسائي من حديث علي ١٩/٨ ، ٢٠ ، ٢٤ ، وابن ماجه من حديث ابن عباس ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ٨٩٥/٢ وأحمد من حديث علي ١١٩/١ ، ١٢٢ ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ١٨٠/٢ ، ١٩٢ ، ٢١١ ، ٢١٥ .
(٢) أبو داود ٢٩٧/٣ والترمذي ٤٣٣/٤ ، وابن ماجه ٨٠٢/٢ ، ٨٠٤ ، وأحمد ٢٦٧/٥ و ٢٩٣ ، وابن حبان : موارد ٢٨٥ بتقديم وتأخير .

(٣) رواه أحمد ٣/١ عن أبي بكر الصديق - ورواه الترمذي ٥٥٧/٥ باختلاف في العبارة وبعض الزيادة .

(٤) الفائق (حتف) ٢٥٩/١ وجاء فيه : انتصب حتف أنفه على المصدر ولا فعل له كبهرا وويجا ، كأنه قيل : موت أنفه ، ومعناه الموت على الفراش ، قيل : لأنه إذا مات كذلك زهقت نفسه من أنفه وفيه ، ويقال : مات حتف فيه وحتف أنفيه ، يراد الأنف والفم ، فيغلب أحدهما .

(٥) رواه مسلم ١٣٩٨/٣ ، وأحمد ٢٠٧/١ ، والحاكم في المستدرک ٣٢٨/٣ ، وابن سعد ١٥١/٢ في حديث غزوة حنين عن عباس عم النبي ﷺ .

نارها»^(١) . في ألفاظ ذات عددٍ من هذا الباب تجري مجرى الامثال ، وقد يدخل في هذا النوع إحدائه الأسماء الشرعية ، ولذا ذكرها موضع غير هذا .

ضرب آخر :

ومن فصاحته وسعة بيانه أنه قد يوجد في كلامه الغريب الوحشي الذي يعنياً^(٢) به قومه وأصحابه وعامتهم عرباً صرحاء ، لسانهم لسانه ، ودارهم داره .

حدثني عبد الله بن محمد المسكي ، نا إسحق بن إبراهيم ، نا عبدوس بن سليمان البلخي ، أخبرني الحكم بن المبارك ، نا محمد بن حرب الخولاني ، حدثني محمد بن الوليد ، عن سئيم بن عامر^(٣) ، عن فرات البهراني ، عن أبي عامر : « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، من أهل النار ؟ قال : كلُّ قعبري ، قال : يا رسول الله ، وما القعبري ؟ قال : الشديد على الأهل ، الشديد على العشيرة . الشديد على الصاحب »^(٤) . وأخبرنا ابن الأعرابي ، نا محمد بن منظور بن مئذ الأسدي ، نا أبو غسان ، نا إسرائيل ، عن أبي يحيى القتات ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أنبئكم

(١) رواه أبو داود ٤٥/٣ ، والترمذي ١٥٥/٤ وغيرهما في حديث طويل ، وسعيد بن منصور في سننه ٢٦٩/٢ .

(٢) ت : « يعنى » .

(٣) س : « سليمان بن عامر » .

(٤) ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ١٨٨/٦ بلفظ : أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن أهل النار ، فقال : رسول الله ﷺ : « لقد سألت عن عظيم ، كل شديد قبعثري . قال : وما القبعثري ؟ قال : الشديد على الصاحب » . وقال : أخرجه ابن منده وأبو نعيم .

وفي الفائق ٢١٢/٣ « قعبر » : قال الزمخشري : أرى أنه قلب عبقرى . يقال : رجل عبقرى ، وظلم عبقرى : شديد فاحش ، وقد جاء القلب في كلامهم مجيئاً صالحاً .

بأهل النار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: كل جَظٌّ جَعُظٌ، قلت: ما الجَظُّ؟ قال: الضَّخْمُ، قلت: ما الجَعُظُ؟ قال: العَظِيمُ في نفسه»^(١).

ضرب آخر

وَمِنْ حُسْنِ بَيَانِهِ تَرْتِيبُ الْكَلَامِ وَتَنْزِيلُهُ مَنَازِلَهُ^(٢):

حدثنا أحمد بن إبراهيم بن مالك، نا عمر بن حفص السَّدُوسِيّ، نا عاصم بن علي، نا عيسى بن عبد الرحمن، حدثني طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن البراء بن عازب قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: علّمني عملاً يُدخلني الجنّة، فقال: أعتق النّسمة وفكّ الرّقبة، قال:

أوليساً واحدا؟ قال: لا، عتق النّسمة أن تفرّد بعثتها، وفك الرّقبة أن تعين في ثمنها»^(٣).

حدثنا الأصم، نا الربيع بن سليمان، نا الشافعي، أنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه قال: «نصر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدّاها»^(٤)... الحديث. فتأمل كيف رتب الوعْيَ على الحِفظ، فاشترط عليه الحفظ أولاً، وهو تَلَقُّفُ ألفاظها وجمْعُها في صدره، ثم أمره بالوعْي، وهو مراقبته إياها بالتذكّر، وتحوّلها بالرعاية والاستصحاب لها إلى أن يؤدّيها فيخرج من العهدة فيها.

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء ١٧١/ في ترجمة أبي يحيى الققات وسماه عبد الرحمن بن دينار

بلفظ: «كل جعظ جواظ».

(٢) ت: «ومن حسن بيانه ترتيبه الكلام وتحديد إياه، وتنزيله منازلته وتقسيمه». وفي

م وهامشه: «ومن حسن بيانه ترتيب الكلام وتنزيله وتقسيمه إياه وتحديد».

(٣) رواه أحمد ٢٩٩/٤ وفيه: «أن تعين في عتقها».

(٤) ح: «وأوعاها» وقد تقدم تخريجه.

(2) غريب الحديث وكتبه

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهدًا في كلام العرب، وتَرَدُّ بعض الألفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف إلا من الحديث. وكثيرًا ما يقول شراح غريب الحديث وهم جهابذة علماء اللغة: هذا اللفظ لم يجئ إلا في الحديث، ولم نسمعه إلا فيه.

المراد بغريب الحديث:

لغة: غريب جمعه غريباء. من غَرِبَ عن وطنه غرابة وغُرْبَةً: ابتعد عنه، وغَرِبَ الكلام غرابةً: غمض وخفى^(١).

واصطلاحًا: غريب الحديث هو: ما يخفى معناه من المتون؛ لقلة استعماله ودورانه على الألسنة، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنقيب عنه في كتب اللغة.

قال الإمام النووي: "غريب الحديث: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها"^(٢). وقال السخاوي: "ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمه، ولا يظهر إلا بالتفتيش في كتب اللغة"^(٣).

وجوب معرفة غريب الحديث:

ذهب العز بن عبد السلام في أواخر القواعد إلى أن شرح الغريب واجب^(٤).

ويقول ملا علي القاري: "وهو فن مهم يقبح جهله للمحدثين خصوصًا، وللعلماء عمومًا، ويجب أن يتثبت فيه ويتحرى"^(٥).

والحق مع الإمام ابن عبد السلام ومن وافقه في إيجاب شرح الغريب؛ لأن هذا الفن من العلوم التي يُحتاج إليها في معرفة معاني الأحاديث، حيث يترتب عليه: الحكم على المتن من

(١) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية 672/2.

(٢) انظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للإمام النووي، ص 77، ط مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) انظر: فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، 45/3، ط دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: فتح الباري ج: 13 ص: 254.

(٥) نقله في لقط الدرر الشيخ حسين العدوي على شرح نخبة الفكر، ص 85، مطبعة عبد الحميد حنفي، 1323هـ.

جهة، واستنباط الأحكام منه من جهة أخرى، وهو صورة من صور شرح الحديث؛ فيحتاج إلى علم واسع بهذا الفن مع التحري والدقة.

ولذلك لما سئل الإمام أحمد: عن حرف من غريب الحديث، قال: "سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول الرسول صلى الله عليه وسلم بالظن فأخطئ"^(١). ولهذا تجد أنه لم يقدم على شرح غريب الحديث في العلماء المتقدمين الذين افتتحوا هذا الفن إلا من بلغ رتبة الاجتهاد أو كاد؛ كالحري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والخطابي، وابن الجوزي، فإن هؤلاء وغيرهم جميعاً أخذوا بأكبر الحظ من علوم الرواية والدراية، ورحلوا، وسمعوا، ورووا، وفقهوا، مما يسر الأمر على من أتى بعدهم ممن جمع كلامهم وهذبه كابن الأثير في نهايته، والسيوطي في مختصره، ولا ننسى الزمخشري في فائقه، ولا يخفى قدر الزمخشري في علوم اللغة، وإن كان لم يخل كتابه من اعتزال شأنه في عامة مصنفاته الأخرى^(٢).

التأليف في غريب الحديث:

بداية التأليف في غريب الحديث:

تأخر التدوين في غريب الحديث عن نظيره غريب القرآن كثيراً؛ فالتأليف في غريب القرآن بدأ منذ عصر الصحابة في القرن الأول الهجري؛ حيث نجد كتاباً في غريب القرآن منسوباً إلى ابن عباس - رضي الله عنه - أما التأليف في غريب الحديث فبدأ في أواخر القرن الثاني الهجري، حيث يعزى أول كتاب في هذا الفن إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، هذا هو المشهور، فقد ذكر الخطيب البغدادي: أنَّ أوَّل من صنَّف في هذا الفن هو: أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى، ويؤيده في ذلك لفيف من المؤرخين، كياقوت وابن الأثير والسيوطي.

لكن ابن النديم عزا أول كتاب في غريب الحديث إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى، وهو معاصر لأبي عبيدة.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص 458.

(٢) انظر الكلام بالتفصيل عن الكتب المصنفة في شرح غريب الحديث: فتح المغيث للسخاوي 3/45-56، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرقة، لمحمد بن حفتر الكتاني (ت1345هـ) ص 154-158.

ولم يصل إلينا أيُّ من الكتابين، لكن ما تناوله أبو عبيدة وأبو عدنان أدخله من جاء بعدهما في كتبهم.

ويُنسب الحاكم النيسابوري إلى النضر بن شُمَيْل المازني (المتوفى سنة 203هـ) أول مصنّف في غريب الحديث.

وأيّاً من كان السابق بالتأليف في غريب الحديث، فإن بداية التأليف فيه جاءت متأخرة عن التأليف في غريب القرآن بنحو أقل من قرنين من الزمان، لكن هذا لا يمنع من الكلام في غريب الحديث، وتناول علماء الأمة له في تلك العصور المبكرة، وهذا هو ما مهد السبيل للتأليف في هذا النوع من العلم والتأليف فيه فيما بعد.

ومن العلماء الذين تركوا مصنفات في هذا الحقل قطرب (المتوفى سنة 206هـ)، وأبو زيد الأنصاري (المتوفى سنة 215هـ)، والأصمعي (المتوفى سنة 216هـ).

كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام:

يُعدُّ كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام^(١) المتوفى سنة 224هـ أول كتاب وصلنا في هذا الفن. يقول هلال بن العلاء الرّقي^(٢): "مَنَّ اللهُ على هذه الأمة بأربعة، وعدّد منهم: أبا عبيد إذ فسّر غرائب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -" وقد حظي كتاب أبي عبيد بتقدير وافر لدى علماء الغريب. يقول ابن قتيبة^(٣): "وقد كان تعرّف هذا وأشباهه عسيراً فيما مضى على طلبة العلم، لحاجته إلى أن يُسأل عنه أهل اللغة. ومن يكمل فهمه منهم ليفسر غريب الحديث وفَتَقَ معانيه وإظهار غوامضه قليل. فأما في زماننا هذا فقد كُفي حمله الحديث مؤونة التفسير والبحث بما ألفه أبو عبيد."

بيدأ أبو عبيد كتابه بسند مطوّل يذكر فيه حديث "زويت لي الأرض فأريت مشارقها ومغاربها" فيتحدث عن معاني مادة "زوى"، وينقل شرحها من

غريب الحديث له: 1 / 150، وانظر: تاريخ بغداد: 12 / 405.

(١)

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص121.

(٣)

المبحث الثالث الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو^(١)

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأصول اللغوية و النحوية إلى القرآن المجيد، وكلام العرب الخُلص. وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية.

وسأعرض الخلاف في الاحتجاج بالحديث كالاتي:

أ- المانعون:

(١) راجع: البحث المتميز للشيخ محمد الخضر حسين عن: الاستشهاد بالحديث في اللغة.

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الحديث لا يستشهد به في اللغة، أي لا يستند إليه في إثبات ألفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها. ومن هذه الجماعة أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الضائع، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان. وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية، فقال في شرح كتاب التسهيل: "إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين- لم يفعلوا ذلك، أي لم يحتجوا بالحديث. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كمنحاة بغداد وأهل الأندلس".

(ب) المجيزون:

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة، وعدوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد. وممن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام.

وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني في شرحه للتسهيل، والعلامة ابن الطيب في شرحه لكتاب الاقتراح وفي شرحه لكفاية المحتفظ المسمى بتحرير الرواية.

وعُد من أصحاب هذه المذاهب الجوهرية، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي حتى قال: لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن الضائع في شرح الحمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي.

وجهة نظر المانعين

قالوا: لا يستشهد بالحديث؛ لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وانتفت الثقة من أنه لفظ الرسول لأمرين:

أحدهما- أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى؛ فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه "فتنقل بألفاظ مختلفة، كحديث "زوجتكها بما معك من القرآن"، وفي رواية أخرى "ملككتها بما

معك من القرآن"، وفي ثالثة "خذها بما معك من القرآن"، وفي رابعة "أمكناكها بما معك من القرآن".

نعلم يقيناً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتى الرواة بالمراد منه، ولم يأتوا بلفظه؛ إذ المطلوب إنما هو نقل المعنى.

وأضافوا إلى هذا أن الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالا على الحفظ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً ولا سيما ألفاظ الأحاديث الطويلة.

ثانيهما- أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث؛ لأن كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربياً بالفطرة، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو.

وجهة نظر المجوزين

(أ) أدلتهم:

يستند هؤلاء إلى الإجماع على أنه أفصح العرب لهجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرًا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة: لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه وأفصح، فكيف بعد أن اختصه الله للندارة واجتباها للوساطة بينه وبين خلقه.

وقالوا: إن الأحاديث أصح سندًا مما ينقل من أشعار العرب كما قال صاحب المصباح بعد أن استشهد بحديث "من أننيتم عليه بشر وجبت" - على صحة إطلاق الثناء على الذكر بِشَرٍّ: قد نقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة؛ فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله.

وقد عرفت أن المانعين من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول أفصح العرب لسانًا وأبرعهم بيانًا، ولا ينازعون في أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار. وإنما استندوا

في المنع إلى أن الأحاديث قد تروى بالمعنى بخلاف شعر العرب أو منشورهم فإن رواته اعتنوا بألفاظه؛ لأن الغرض من روايته تقرير أحكام الألفاظ.

قال ابن الضائع في شرح الجمل: لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأظهر وجه يورده المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه. وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية.

مناقشتهم لأدلة المانعين

1- يقول المانعون: إن الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى، فلا ثقة لنا من أن اللفظ الذي روي به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأجاب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والأصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوي على علم بما يغير المعنى أو ينقصه وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ. بل قال بعضهم: شرطه أن يحيط بدقائق علم اللغة، وأن تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه. على أن المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى.

وإذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة فإنهم لا يحتجون لها إلا في حال ضرورة، وأضافوا إلى هذا أن النقل بالمعنى إنما أجازته من أجازته في غير ما لم يدون في الكتب، أما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه.

وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد اللغة، وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدونة نقل بالمعنى فإنما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم.

وإليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث. قال في حواشيه على المغني: أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها. ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع

بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها، والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة.

والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية؛ فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر. وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يُدَوَّن في كتب، أما ما دُوِّنَ فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح (قال أهل العلم بالحديث: ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه: أخبرنا بقولك: حدثنا، ونحوه).

وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بأخر كذلك. ثم دُوِّنَ ذلك البدل، ومُنِعَ مِنْ تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر.

وقد ناقش بعض شارحي (هو ابن علان، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية) كتاب الاقتراح ابن خلدون، فقال: إن تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة، وقال: لم يحصل التدوين إلا في عصر التابعين ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة.

تاريخ تدوين الحديث

ولا يسعنا أمام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له إلا أن نقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث، ونتحدث عن العهد الذي وقع فيه فساد اللغة؛ لعنا نحتدي إلى ما يفيدنا في أصل البحث بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة.

الواقع أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي، وممن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ولهذا كان أكثر جمعًا للحديث من أبي هريرة.

أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبدالعزيز المتوفى سنة 101هـ، ومن المروي في الصحيح أنه كتب إلى أهل الآفاق أن انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنته فاجمعوه أو فاكتبوه".

وأول من دَوّن الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة 124هـ، والمعروف أنه كان يروي عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي. وقيل: إن أول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفى سنة 160هـ، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة 156هـ.

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة.

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الأحاديث عند تلقيها، ولا يكتبون بحفظها عن ظهر القلب؛ فإننا نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتبًا كانوا يرجعون إليها عند الرواية.

ونجد في تاريخ من يروون عن أمثال الزهري أن في مخلفاتهم أجزاء كثيرة تحتوي أحاديث أخذوها عن أولئك الأئمة.

وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من أن يدخله غلط أو تصحيف.

ويصل بنا البحث إلى مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الأحاديث، وفي ذلك العهد صنفت مسندات كثيرة كمسند أسد بن موسى الأموي المتوفى سنة 212هـ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفى سنة 213هـ، ومسند نعيم بن حماد الخزاعي المتوفى سنة 228هـ، ومسند أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241هـ. وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة، وأولهم البخاري المولود سنة 194هـ وآخرهم النسائي المولود سنة 215هـ.

وما في الكتب الستة أو معظمه كان مدونًا في الكتب المصنفة من قبل.

ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات أئمة الحديث في الصدر الأول وقال: فلما رأى البخاري هذه المصنفات، ورواها وجدها بحسب الوضع جامعة، فألف كتابه مقتصرًا على الصحيح. وإذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه: حدثنا فلان، فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونًا في كتاب؛ فإنهم كانوا كما عرفت آنفًا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ. وربما قال الراوي: أملى علينا فلان كذا وكذا حديثًا من حفظه، ثم قرأها علينا من كتابه. وهذه النظرة التاريخية تدلنا على أن ابتداء تدوين الحديث كان في أوائل القرن الثاني، وأنه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الأحاديث بالكتابة والتدوين.

تفضيل وترجيح:

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع: أحدها- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته - عليه الصلاة والسلام - : كقوله: حمي الوطيس وقوله: مات حتف أنفه، وقوله: الظلم ظلمات يوم القيامة إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: مأزورات غير مأجورات وقوله: إن الله لا يمل حتى تملوا.

ثانيها- ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار، والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة. ثالثها- ما يروى شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم: ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها؛ فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي "أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحًا".

خامسها- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة؛ كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى: مثل ابن سيرين،
والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم
تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين.

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً، أما مقطوعة
السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح، وأما متصلة السند فلبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج
بأقوالها.

وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث إلى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه
بالمعنى أصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي _ عليه الصلاة والسلام _ أو ألفاظ راويه
الذي يحتج بكلامه قاصراً عن درجة الظن الكافي لإثبات الألفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها.
والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في
الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً، وهو على نوعين:

(حديث) يرد لفظه على وجه واحد، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه. أما
الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظراً إلى أن الأصل الرواية
باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا قلة عدد من يوجد في السند من
الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم؛ فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو
اثنان وأقصاهم ثلاثة.

ومثال هذا النوع أن الحريري أنكر على الناس قولهم قبل الزوال: سهرنا البارحة، قال: وإنما
يقال: سهرنا الليلة، ويقال بعد الزوال: سهرنا البارحة.

والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي " كان إذا أصبح قال: هل رأى أحد
منكم البارحة رؤيا؟ وحديث: وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد
ستره الله، فيقول عملت البارحة كذا.

ففي قوله: إذا أصبح قال: هل رأى أحد منكم البارحة وقوله: ثم يصبح فيقول: عملت البارحة- شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدك عن الليلة الماضية وهو في الصباح: سهرنا البارحة، أو وقع البارحة كذا.

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية فإننا نرى من يستشهدون بالأحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد، وما روي على وجهين أو وجوه.

ويمكننا أن نفصل القول في هذا النوع؛ فنحيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي مثل كلمة ممثل وردت في أشهر رواية الحديث قام النبي ممثلاً أي منتصباً، والمعروف في كلام العرب إنما هو مائل من مثل كنصر وكرم .
وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنها غلط من الراوي — فنقف دون الاستشهاد بها، ومثال هذا كلمة ناعوس وردت في إحدى روايات حديث إن كلماته بلغت ناعوس البحر ووردت في بقية الروايات قاموس البحر أو وسطه ولجته .
وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب.

قال أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني أحد المؤلفين في غريب الحديث: فلعل الراوي لم يوجد كتب كلمة قاموس.

وأضعف من هذا أن تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة الشك من الراوي ككلمة خطيط وردت في حديث: ثم نام حتى سمعت غطيظه أو خطيطه قال ابن بطال: لم أجد كلمة خطيط بالخاء عند أهل اللغة.

وخلاصة البحث: أنا نرى الاستشهاد بالألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته.

المبحث الرابع
دراسات لغوية في أحاديث نبوية